

تحرك عاجل

تأييد حكم بالسجن ضد نبيل رجب بعد استئنافه

في 5 يونيو/حزيران 2018، أُيد حكمٌ بالسجن لمدة خمسة أعوامٍ ضد المدافع البارز عن حقوق الإنسان وسجين الرأي نبيل رجب، وذلك بعد استئناف الحكم؛ حيث أُدين بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة"، و"إهانة دولة أجنبية" على خلفية تعقيبه، بشكل سلمي عبر تويتر، على الحرب في اليمن، ومزاعم أُثيرت حول التعذيب بسجن جو.

أصدرت محكمة الاستئناف بالمنامة، عاصمة البحرين، حكمها النهائي بحق نبيل رجب في 5 يونيو/حزيران 2018، حيث أيدت حكمًا بسجنه لمدة خمسة أعوامٍ على خلفية تعبيره بسلمية عن رأيه في تعليقات نشرها وأعاد نشرها على تويتر بشأن مقتل مدنيين في خضم النزاع الدائر باليمن الذي يشارك فيه التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وكذلك بشأن مزاعم وردت حول أعمال التعذيب بسجن جو. وقد أدانته المحكمة الجنائية الكبرى في 21 فبراير/شباط 2018 بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة دولة أجنبية"، و"إهانة السلطات العامة"، بموجب المواد 133 و 215 و 216 من قانون العقوبات البحريني على التوالي. ومن المتوقع الآن أن يستأنف نبيل رجب الحكم للمرة الأخيرة أمام محكمة التمييز بالبحرين.

كما يقضي نبيل رجب حكمًا بالسجن لمدة عامين، أيدته محكمة التمييز في 15 يناير/كانون الثاني 2018 لإدانته بـ"نشر أخبار وبيانات وشائعات كاذبة حول الوضع الداخلي من شأنها أن تقوّض مكانة المملكة وسمعتها"، على خلفية مقابلات تليفزيونية أُجريت معه في 2015 و 2016.

ويتضمن عددٌ من مواد قانون العقوبات البحريني أحكامًا يُشار إليها بصيغٍ مُبهمة، وتُجرّم ممارسة حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، مما يُمثل خرقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما قد تُستخدم هذه المواد لمعاينة الممارسة السلمية لحقوق الإنسان.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب على الفور دون أي شرط أو قيد، وإلغاء أحكام إدانته، وإيقاف كافة الإجراءات المُتخذة بحقه؛ إذ أنه يعد سجين رأي، لم يُحتَجَز سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى ضمان عدم تعرض نبيل رجب للتعذيب أو غير ذلك من المعاملة السيئة؛ وإتاحة اتصاله بصورة دائمة بأسرته ومحامين من اختياره وحصوله على الرعاية الصحية الكافية؛ ريثما يُفْرَج عنه؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحقوق في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ والتي تتضمن المادة 216 من قانون العقوبات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 يوليو/تموز 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 1284

النموذج الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/>

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وُثِرْسِل نَسْخ إلى:

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص.ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi_Bahrain

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الحادي والعشرون للتحرك العاجل UA 249/14. ولمزيد من المعلومات:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/7722/2018/ar/>

تحرك عاجل

تأييد حكم بالسجن ضد نبيل رجب بعد استئنافه

معلومات إضافية

يشغل نبيل رجب رئاسة "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، كما أنه مدافع بارز عن حقوق الإنسان. وكان قد اعتقله 15 رجلاً من الشرطة يرتدون ملابس مدنية في حوالي الساعة الخامسة فجراً من يوم 13 يونيو/حزيران 2016، في منزله بقرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، واقتادوه إلى "مديرية التحقيقات الجنائية". وفي اليوم التالي، أُقتيد إلى "مكتب النيابة العامة"، واتُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُعرضة في مقابلات تلفزيونية من شأنها النيل من هيبة واعتبار المملكة". وعلم نبيل رجب، بينما كان محتجزاً، في 26 يونيو/حزيران 2016، بأنه سيمثل في محاكمة في 12 يوليو/تموز 2016، بسبب تعليقات نشرها وأعاد نشرها على تويتر، تتعلق بالحرب في اليمن، ومزاعم وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو. واتُّهم بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وأمرت المحكمة، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالإفراج عن نبيل رجب؛ بيد أن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأُعيد اعتقاله على الفور، وُجِّع به داخل الحجز، على خلفية التحقيقات بشأن مقابلات تلفزيونية أُجريت معه في 2015 و2016. وبدأت محاكمته على خلفية هذه المقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017. وفي 10 يوليو/تموز 2017، أُدين نبيل رجب وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين. وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ثم أيدته محكمة التمييز في 15 فبراير/شباط 2018. واحتُجز نبيل رجب داخل الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر منذ اعتقاله. وفي مطلع إبريل/نيسان 2017، نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية بالقلعة، عقب إصابته بمضاعفات إثر عملية جراحية أُجريت له. ونُقل نبيل رجب في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى سجن جو، حيثما حُلِق شعره عنوةً، وخضع لتفتيش

ذاتي شامل، وصودرت كتبه وملابسه. وفي تلك الليلة، أغار حراس السجن على زنزانته، بينما كان نائمًا، وفتشوه تفتيشًا ذاتيًا مرة أخرى، وهم يصيحون به.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحة "الرأي" بصحيفة "نيويورك تايمز"، ووصفت من خلالها الأوضاع في البحرين ومحاكمته؛ كما حثت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استُجوب نبيل رجب أمام النيابة العامة، وأتهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة المملكة" على خلفية المقال. ولم يُحدّد أي موعدٍ بعد لمحاكمته في هذه القضية. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقالٌ باسم نبيل رجب في صحيفة "لو موند". وبعد يومين، استُجوب نبيل رجب بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، وأتهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، ومحاولة تعريض العلاقات معها للخطر". وأُحيلت القضية إلى النيابة العامة؛ ولكن لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسميًا أم لا. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2017، استُجوب نبيل رجب أمام "نيابة الجرائم الإرهابية" فيما يتصل بتعليقات، وصورة نُشرت على حسابات تحمل اسمه على وسائل التواصل الاجتماعي في يناير/كانون الثاني 2017. وكانت الصورة لملك البحرين، ومكتوب عليها الآية القرآنية "أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ"، ونُشرت على حساب باسم نبيل رجب على انستغرام؛ بينما نُشرت على صفحته على تويتر تعليقات تحث على عدم التعامل مع مؤسسات الدولة، والدعوة إلى التظاهر احتجاجًا على إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون الثاني 2017؛ إلا أن نبيل رجب نفى تهمة "التحريض على كراهية النظام"، و"التحريض على عدم الامتثال للقانون"، و"نشر أخبار كاذبة". ولم تُحال القضية بعد للمحاكمة؛ إلا أنها قد تُحرّك في أي وقت.

وفي مايو/أيار 2014، أتم نبيل رجب عقوبة السجن لعامين بسجن جو، حيث صدر بحقه حكمٌ، على إثر تهمة المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" بالمنامة، خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012، "دون إخطار مسبق". كما صدر بحقه قرارٌ بالمنع من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وقضى أيضًا جزءًا من فترة حكمٍ بسجنه لمدة ستة أشهر، خلال الفترة بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز 2015، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق

العالنية"، ففما ففصل بفشره ففرفدففن على فوففر فف 28 سبفمفر/أفلول 2014، اعفبر أنهما ففطوفان على إهانة لوزارفف الففاع والداخلفة. وأفرج عنه فف 13 ففولفو/فموز 2015، لدواعف صففة، بعدما ففف عفواً ملكففاً. وفف أغسطس/آب 2015، ألقى قرار منعه من السفر الذف أصدرف فف نوفمبر/فشرفف الفانف 2014، إلا أن محامففه علموا ففما بعد أنه صدر قرار ففد ففمنعه من السفر، فف 13 ففولفو/فموز 2015، والذف لا فزال سارففاً ففف الآن.

الاسم: فففل رجب

النوع: فففر

معلومات إضاففة بشأن الففرك العاقل: UA 249/14 رقم الوشفة: MDE 11/8552/2018 البحرفف بفارفخ: 8 فونفو/فزفران 2018